



جامعة الإسكندرية
كلية التجارة
المستوي الثاني

النقود والبنوك والتجارة الدولية

2024 - 2025

4

الفصل الرابع

سياسات حرية التجارة

محاضرة رقم

القسم الثاني: التجارة الخارجية

السياسات التجارية

مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول

سياسات الحماية

وضع قيود تقلل أو تمنع حركة السلع والخدمات بين الدول

سياسات حرية التجارة

السماح بانتقال السلع والخدمات بين الدول بدون أي قيود

أنواع السياسات التجارية

السياسة التجارية التي تكون صالحة لدولة ما قد لا تكون صالحة لدولة أخرى

لاحظ

مفهوم سياسة الحرية التجارية

إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى

ولكن ليست كل السلع يمكن تبادلها دولياً حيث أن هناك نوعين من السلع وهما:

2. السلع غير التجارية

1. السلع التجارية (قابلة للتجارة)

عكس التجارية

وهي السلع التي يمكن الاتجار فيها في السوق الدولية

سعرها الدولي

سعرها المحلي + تكلفة النقل

تكون قابلة للتصدير

سعرها المحلي

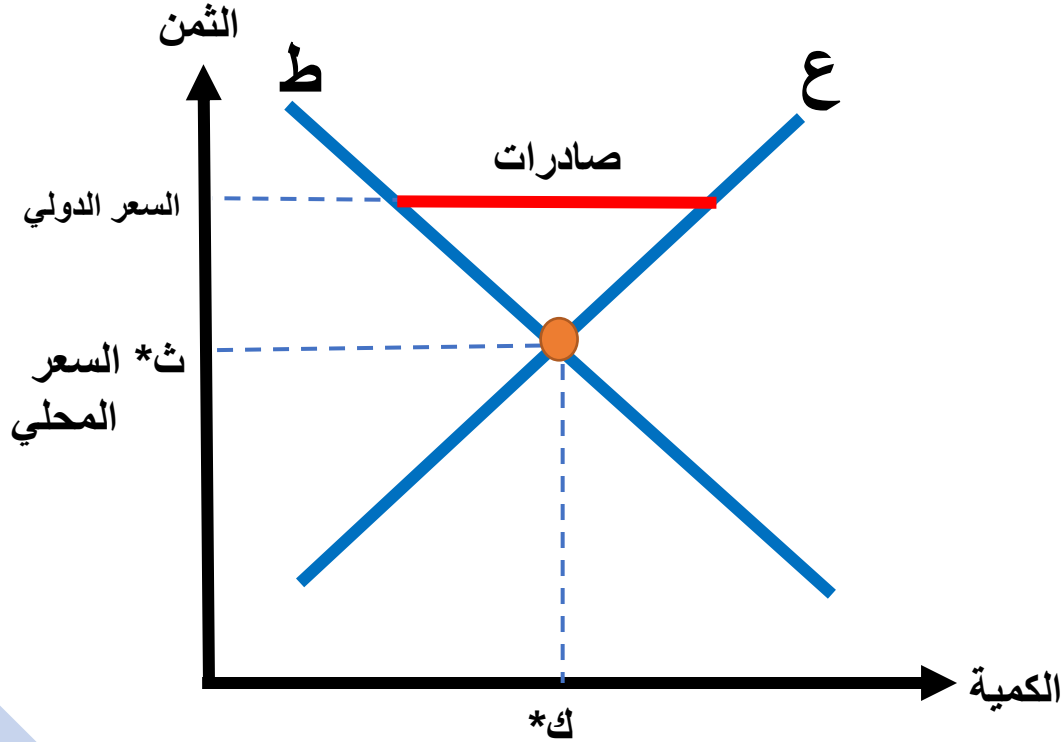
سعر الدولي + تكلفة النقل

تكون قابلة للاستيراد

شروطها

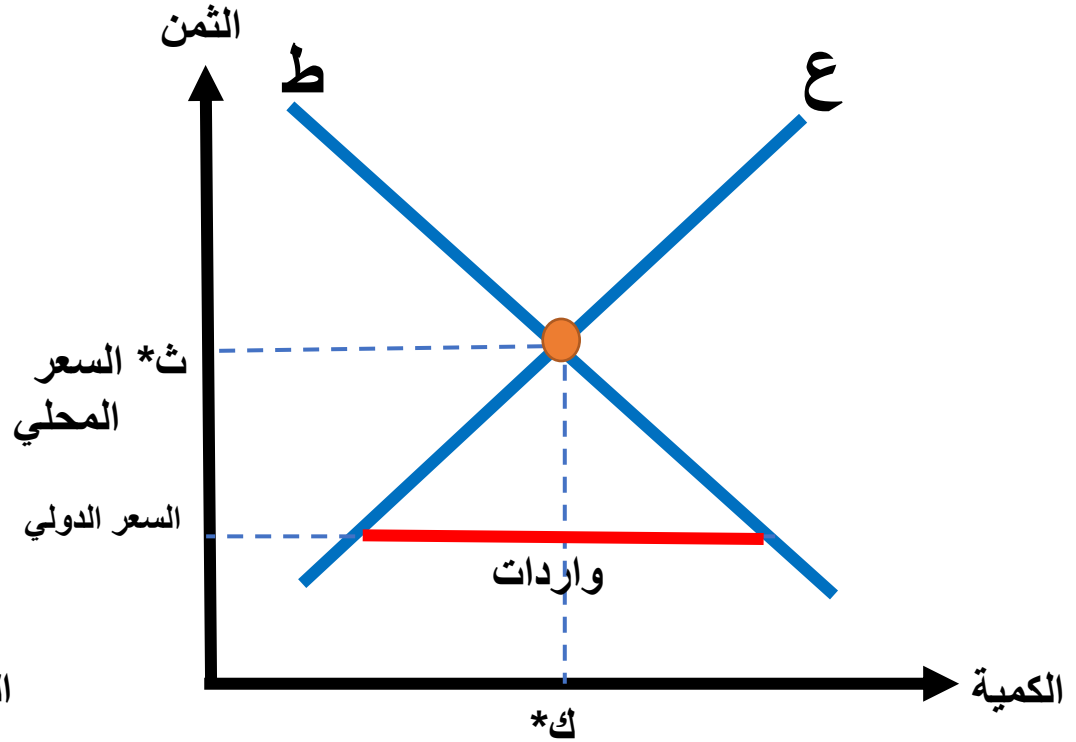
أن تسمح طبيعة السلعة بنقلها دولياً عبر الحدود دون حدوث تغير جوهري

مفهوم سياسة الحرية التجارية



قابلة للتصدير

2. السلع غير التجارية



قابلة للاستيراد

1. السلع التجارية

المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية

ولكى تحقق دول العالم مكسباً من تطبيق سياسة الحرية التجارية فإن ذلك يتطلب ضرورة توافر الافتراضات الأساسية لنظرية المزايا النسبية في الواقع وهي:

3. الحرية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً

2- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج

1. سيادة المنافسة الصافية.

الدول المتقدمة

الدول المتقدمة يتحقق فيها هذه الافتراضات فيما عدا افتراض المنافسة الصافية، ولكنها تستطيع تحقيق ذلك بدخولها في اتفاقيات إقليمية. ولذا تحقق الدول المتقدمة مكسب صافي من تطبيق سياسة الحرية التجارية

الدول النامية

ظروف الدول النامية لن تسمح لها بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقاً للمزايا النسبية في ظل تطبيق سياسة الحرية التجارية، ولذا تحقق الدول النامية خسارة من تطبيق هذه السياسة.

الآثار الإيجابية المترتبة على حرية التجارة

تساعد سياسة الحرية التجارية كل دولة من الدول التي تطبق هذه السياسة على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصاً أمثلًا.

1 أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية

تؤدي سياسة الحرية التجارية إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وفي غير صالح أصحاب عنصر الإنتاج النادر.

2 أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل

تساعد كل بلد على أن يستخدم موارده الإنتاجية استخداماً كاملاً، ومن ثم تقضى على ظاهرة الطاقات العاطلة. **رفع مستوى التشغيل:** قيام المشروعات المحلية المحكرة بتشغيل الطاقات الإنتاجية لتصل للطاقة القصوى.

3 أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل

ويقصد كفاءة التشغيل في تخفيض سعر بيع المنتج المحكر حيث يعكس التكلفة الحدية. عن طريق فتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية

4 أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل

شكراً جزيلاً